

اختلاف الرؤى والمنطلقات بين الأنظمة الاقتصادية (النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي إنموجا)

أ. مفتاح عمر محمد دريل •

تاريخ النشر: 2024/07/01

تاريخ القبول: 2023/11/24

تاريخ الارسال: 2023/08/31

المستخلص:

لطالما ارتبطت الأنظمة الاقتصادية بالاتجاهات الفكرية السائدة على مدى التاريخ ارتباطاً وثيقاً، وهذا يفسر العلاقة التي تربط بين الجانب المادي للأفراد والجانب المعنوي في حياتهم اليومية، وقد سار هذا الارتباط في اتجاهات مختلفة، فتارة يتوجه فيه من الفكر والعقل إلى المادة، وتارة من المادة إلى الفكر والعقل، وهذا يقود بدهاءة إلى استنتاج أن الأنظمة الاقتصادية المختلفة غير مسؤولة عن إفراز الفكر بقدر مسؤوليتها عن التأثير في الجوانب المادية من حياة الإنسان والتأثر بها، مما يجعل الناظر يلمح بشكل جلي تأثير المادة في أفكار الأفراد وقيمهم، وأيضاً في الجوانب المعنوية من حياتهم .

وسابقاً كان جهل الإنسان في نظريته لمفهوم الملكية الفردية سبباً في أن يتسم المجتمع حينها بالتضامن والمشاعية في كل شيء، حيث تميز فكره بالبساطة والبدائية عند استغلاله لقوى الطبيعة مثل المطر وأماكن هطولها، والأرض ومحاصيلها، يضاف إلى ذلك عدم قدرة الفرد على مواجهة ظروف الحياة الصعبة لوحده بالإضافة إلى ضآلة الإنتاج وقلته، وذلك راجع إلى عدم وجود فائض إنتاجي يسمح باستغلال الأفراد لبعضهم البعض.

ومع تطور نظام الحياة وزيادة إنتاج الأفراد عن الحد الذي يلبي احتياجاتهم، كان من الضروري ظهور قوانين منظمة لهذه الحياة الجديدة، من هنا ظهر العديد من الأنظمة الاقتصادية التي كان لها كبير الأثر في استقرار حياة البشر .

الكلمات المفتاحية: الأنظمة الاقتصادية - النظام الرأسمالي - النظام الاشتراكي

Abstract:

Economic systems have always been closely linked to the prevailing intellectual trends throughout history, and this explains the relationship between the material aspect of individuals and the moral aspect of their daily lives. This connection has gone in different directions, sometimes moving from thought and mind to matter, and sometimes from matter to thought. And the mind, and this leads intuitively to the conclusion that the various economic systems are not responsible for producing thought as much as they are responsible for influencing and being affected by the material aspects of human life, which makes the observer clearly see the influence of matter on individuals' thoughts and values, as well as on the moral aspects of their lives.

Previously, man's ignorance in his view of the concept of individual ownership was the reason for society at that time to be characterized by solidarity and communalism in everything, as his thought was characterized by simplicity and primitiveness when he exploited natural forces such as rain and the places where it falls, and the land and its crops, in addition to the inability of the individual to face the difficult circumstances of life alone. In addition to the small and limited production, this is due to the lack of surplus production that allows individuals to exploit each other.

With the development of the system of life and the increase in the production of individuals beyond the level that meets their needs, it was necessary for the emergence of laws regulating this new life. From here, many economic systems emerged that had a significant impact on the stability of human life.

Keywords: Economic systems – capitalist system – socialist system

إشكالية الدراسة :

بعد انتهاء المشاعية وظهر فكرة الملكية الخاصة، احتاج الناس لمن ينظم حياتهم، كي لا يتعدى بعضهم على بعض، ومن هنا ظهرت الدولة التي منعت حدوث الفوضى والاقتتال، ومع زيادة أعداد السكان وتطور المجتمعات، احتاجت الدول لأنظمة اقتصادية معينة تدير على هديها، ومن هنا ظهرت عدة أنظمة، كان أبرزها النظام الرأسمالي، والنظام الاشتراكي، فما هو النظام الرأسمالي؟ وما هي مميزاته وعيوبه؟، وما هو النظام الاشتراكي؟ وما هي مميزاته وعيوبه؟ وما هي أوجه الاختلاف بينهما؟

أهمية الدراسة :

قديمًا كانت الحياة الاقتصادية محكومة بفكرة المشاعية في التملك، ذلك أن الناس لم يصلوا لمرحلة فكرية تؤهلهم للتفكير في التملك الشخصي من جهة، ومن جهة أخرى لندرة الموارد التي حكمت على الناس بضرورة المشاركة في كل شيء كي يستطيعون العيش جميعاً، ومع تطور البشرية توالى ظهور الأنظمة الاقتصادية المختلفة، بداية بظهور نظام الإقطاع ووصولاً إلى ظهور النظام الاشتراكي، وحاليا بدأت تلوح في الأفق بعض الأنظمة الهجينة والمختلطة، وتبرز أهمية هذه الدراسة من خلال محاولة تسليطها الضوء على النظامين الرأسمالي والاشتراكي، في محاولة لتبيان أوجه اختلاف وجهات النظر بينهما في العديد من الأمور، وذلك من خلال التعريف بهما من حيث مفهوم كل منهما ونشأتهما، وكذلك الأسس التي ارتكز عليها كل نظام، مع بيان مميزاته وعيوب كل منهما، وكذا الحال بالنسبة للفروقات بينهما، وهو الأمر الذي من شأنه تمكين الساسة وصانعي القرار من تلمس الطريق والاهتداء لاختيار أي نوع من الأنظمة الاقتصادية الذي يصلح لهذه الدولة أو تلك، ويكون ذلك من خلال الاختيار بين أحد هذين النظامين، أو من خلال معرفة أوجه القصور فيهما، واللجوء إلى اختيار نظام بديل عنهما يكون أكثر فعالية .

أهداف الدراسة :

- 1 - محاولة فهم أكثر نظامين اقتصاديين جدلاً وصراعاً عبر التاريخ.
- 2 - محاولة تسليط الضوء على أوجه الاختلاف بين كلا النظامين.
- 3 - محاولة فهم الدوافع التي جعلت أنصار كلا النظامين يدافعان باستماتة عن وجهة نظريهما، لدرجة أن أصبح كل نظام منهما إيديولوجيا خاصة لها أهدافها التي تحارب وتعاوي من أجلها .

فرضية الدراسة :

لقد كانت البشرية قديماً لا تعرف ما هي الملكية الخاصة، حيث كان كل شيء مطروح في حكم المشاع، فكل شيء للكُل وتحت تصرف الكل، وذلك بسبب ندرة الموارد، وأيضاً لعدم قدرة الناس كأفراد على إشباع حاجاتهم، ومع ظهور فكرة الملكية الفردية، بدأ النزاع بين البشر، فالكل يرى في نفسه أحقية امتلاك هذا الشيء أو ذلك، فكثر الحروب والمنازعات، حتى داخل البيت الواحد، ومع ظهور المجتمع المدني وقيام الدول كان لابد من وجود أفكار ودراسات تساعد على كيفية تدبير وتسيير أمور الملكية، ومن هذا المنطلق خرجت تباعاً عدة أفكار وأنظمة بحلول لعلاج هذه المشكلة، ومن هذا المنطلق ظهرت العديد من الأنظمة الاقتصادية في هذا الشأن، ونتيجة لذلك أخذت كل دولة أو جماعة بنظام معين من هذه الأنظمة، والذي رأت فيه الخيرية لتسيير أمور اقتصادها وتقاسم الثروة داخلها بطريقة مقنعة، ومع وجود أنواع مختلفة من الأنظمة الاقتصادية، إلا أن أكثر نظامين لفتا الانتباه سواء من حيث الجدل والصراع الدائم بينهما، أو من حيث الاختلافات الجوهرية في أسس كليهما، بل وحتى لاستمرارها وتطبيقها في أغلب دول العالم، وبخاصة منذ بداية الحرب الباردة في 12/3/1947م، ووصولاً إلى انهيار الاتحاد السوفياتي وسقوطه في 26/12/1991م، وما حدث بعدها من تغييرات دولية جعلت عدد من الدول تزداد تمسكاً بالنظام الاقتصادي الرأسمالي الذي انتصر بحسب فرنسيس فوكوياما في كتابه نهاية التاريخ، وتمسك دول أخرى بسبب الإيديولوجيا بالنظام الاقتصادي الاشتراكي، وظهور دول أخرى كانت اشتراكية صرفة، إلا أنها انفتحت اقتصادياً على الاقتصاد الرأسمالي، مع المحافظة على التوجه الاشتراكي العام والعلني للدولة .

منهجية الدراسة :

سيتم استخدام كل من المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج المقارن، بالإضافة إلى المدخل التاريخي في هذه الدراسة.

حدود الدراسة الزمانية والمكانية :

بما أن الدراسة تركز على النظامين الرأسمالي والاشتراكي، فستركز الدراسة زمنياً على الفترة الممتدة بدءاً من نهاية نظام الإقطاع وصولاً إلى يومنا هذا، في حين ستكون حدود الدراسة من حيث المكان عامة، لأن معظم الدول وبخاصة في فترة الحرب الباردة كانت قد دخلت في فلك أحد النظامين.

أولاً - النظام الاقتصادي الرأسمالي :

1 - مفهوم النظام الاقتصادي الرأسمالي :

النظام الاقتصادي الرأسمالي هو ذلك النظام الذي يقوم على ملكية الأفراد لعناصر الإنتاج، والحرية الاقتصادية في إدارة وتسيير وممارسة النشاط الاقتصادي، ويكون ذلك من خلال قوى السوق، وهو نظام ذو فلسفة اجتماعية وسياسية، يقوم على أساس تنمية الملكية الفردية والمحافظة عليها، ومتوسعاً في مفهوم الحرية، وقد ظهرت الرأسمالية بداية على يد المفكر (آدم سميث) الذي أسس ما يعرف بالمدرسة التقليدية الكلاسيكية، وذلك في كتابه ثروة، الأمم الذي نشر عام 1776م، الذي شجع فيه مبدأ تقسيم العمل (آدم سميث، 2007، ص11)، وعلى ضرورة توزيع الدخل من خلال تشغيل الأسواق والإنتاج، (فالنظام الرأسمالي هو عبارة عن نظام اقتصادي يمتلك فيه الأفراد أو الشركات الخاصة السلع، أي أنه يركز على الأفراد وعلى الملكية الخاصة لخطوط الإنتاج، ويعد الربح هو الحافز والمحرك لعملية الإنتاج) (<https://ninety1ne.com/index>)، وقد بدأ تطور النظام الرأسمالي في القرن السادس عشر مع نمو صناعة الأقمشة الإنجليزية، فبعد التحرر الروحي الذي حدث في القرن السادس عشر بفضل الإصلاح الديني، ظهرت علاقات اقتصادية واجتماعية جديدة عرفت فيما بعد بالرأسمالية (الشاوي، 2015، ص220)، وكانت السمة المميزة له عن غيره من الأنظمة الاقتصادية الأخرى، هو استخدام رأس المال المتراكم لتوسيع القدرة الإنتاجية، وذلك عن طريق الأسواق الحرة التي تعد شرطاً أساسياً لتحقيق ثروة العالم الحديث (توم جي بالمر، ترجمة محمد فتحي خضر، 2012م، ص10)، بدلاً من الاستثمار في المؤسسات غير المنتجة اقتصادياً.

2 - نشأة النظام الاقتصادي الرأسمالي :

أرجع البعض بدايات الرأسمالية إلى العصور الوسطى أو حتى إلى عصور ما قبل التاريخ (جويس أبلبي، ترجمة رحاب صلاح الدين، 2017، ص19)، وإذا استقصينا تاريخ الملكية إلى أبعد ما يمكننا في العصور الغابرة، نجد أنها بنيت على خرافة غريبة مؤداها أن الآباء الأوائل اهتموا إلى الملكية الخاصة عن طريق استكشاف الزراعة بواسطة موتاهم، حيث أنهم كانوا قبلاً يعيشون في الغابات يأكلون ثمارها وحبوبها البرية، وكانوا يعتقدون أن الميت يحتاج للغذاء في العالم الثاني فكانوا يضعون في قبره بعض الثمار والحبوب، وكما هو معروف أن جثة الإنسان إذا ما أنتنت وتحللت صارت سماداً عضوياً عظيماً للأرض،

فكان لا يمضي على دفن الميت زمن طويل حتى تنبت النباتات فوق قبره قوية باسقة، فكان أهل الميت يأتون ويجنون أثمار القبر معتقدين أن عزيزهم الميت هو الذي خلقها لهم خصيصاً حتى ينعموا بها.

ومن هنا كانوا يمنعون غيرهم من جني هذه الثمار، إذ لكل عائلة ميت يأتي لهم بثمار وغللات، ومن هنا يجب أن لا تعتدي إحداها على الأخرى، هذا فضلاً عما يلحق أشخاص الموتى من القداسة النسبية التي تؤدي إلى أنه لا يزور قبر الميت ويجلس فوقه أو بقربه غير أهله، فمن هنا بحسب الرواية إن صحت نشأت الملكية الخاصة واكتشفت الزراعة، ذلك أن القبر أصبح مزرعة وحرماً في وقت واحد، وعلى ذلك فكما صار جائزاً للفرد أن يمتلك حرم أبيه أو أمه المتوفاة، أصبح جائزاً له أيضاً مع تقدم الزمن أن يمتلك الماشية أو غيرها من المملوكات الحاضرة بعد أن كانت شائعة للقبيلة كلها (سلامة موسى، 2012/8/26 ص11)، إلا أن بداية ظهور النظام الرأسمالي كنظام اقتصادي فعلي جاء مع نهايات عصر الإقطاع، (قام عصر الإقطاع في أوروبا قرناً طويلاً، وهو نظام أوضاع اقتصادية وتنظيمات اجتماعية وسياسية، تقوم جميعاً على أساس نوع من علاقة رق بين السيد والمسود) (راشد البراوي، دت، ص11).

فقد ظهرت كلمة رأسمالية في تلك الفترة كمصطلح يعبر عن الاستغلال بصورة عامة في القرن التاسع عشر (توم جي بالمر، ترجمة محمد فتحي خضر، 2012، ص11)، وقد أدت الحروب والثورات في ذلك الوقت إلى نشره بشكل كبير وموسع، وقد بدأت ملامحه الأولى تظهر من خلال المناداة بعزل تدخل البابا وتقليل دوره، ثم نادى كثيرون بضرورة سن القوانين التي تخص الاقتصاد، وأنه لا يجوز لأحد أن يحد من تأثيره أو قوته أي أن هؤلاء ينادون بمنع الدولة من التدخل في مجال الاقتصاد، بل عليها فقط أن توفر الحماية للأفراد وممتلكاتهم، فالنظام الاقتصادي هنا يركز على زيادة ثروات الإنسان بشكل بعيد عن تدخلات الدولة والنظام السياسي فيها، ونتيجة لذلك ينعم الأفراد في المجتمع الحر بحقوق طبيعية لا يمكن أن تسقط عنهم، وذلك من خلال سن القوانين التي تحمي الأموال والممتلكات الخاصة (توم جي بالمر، ترجمة محمد فتحي خضر، 2012، ص39)، وعلى ذلك فقد تحركت التجارة في القرن السادس عشر في اتجاهات جديدة جريئة، ورويداً رويداً شرعت طرق أكثر فعالية في إنتاج الغذاء وفي توفير العمال والأموال لأنشطة اقتصادية أخرى، كصناعة السكر والتبغ والقطن والشاي والمنسوجات الحريرية التي وفدت إلى قارة أوروبا من الشرق وجزر الهند الغربية وما وراءها، وقد رفعت هذه التطورات من مستوى معيشة مواطني أوروبا الغربية (توم جي بالمر، ترجمة محمد فتحي خضر، 2012، ص11).

وفي القرن الثامن عشر تحديداً منحت الطبقة الوسطى الكرامة والحرية للمرة الأولى في تاريخ البشرية، ونتج عن ذلك عدة مزايا هامة منها الحصول على المحرك البخاري، ونول النسيج الآلي، وخط التجميع، والأوركسترا السيمفونية، والسكك الحديدية والنظام المؤسسي، وتحرير العبيد، والمطابع البخارية، والورق الرخيص، والمعرفة الواسعة بالقراءة والكتابة، والصلب الرخيص، والزجاج الرخيص، والجامعة الحديثة،

والصحافة الحديثة، والماء النظيف والخرسانة المسلحة، والمصباح الكهربائي والمصعد، والسيارة، والبترو، والبلستيك، ونصف مليون كتاب جديد باللغة الإنجليزية كل عام، والذرة المهجنة، والبنسلين، والطائرة، وهواء الحضرة النظيف، والحقوق المدنية، وجراحات القلب المفتوح، وأجهزة الكمبيوتر (توم جي بالمر، ترجمة محمد فتحي خضر، 2012، ص35).

3 - أسس النظام الاقتصادي الرأسمالي :

يقوم النظام الاقتصادي الرأسمالي على مبدأ الحرية والملكية الخاصة المنافسة وآلية السوق وحرية الاختيار بالنسبة للمستهلك ومحدودية دور الحكومة (<https://www.imf.org/en/Home>)، ويمكن إيجاز أهم أسس النظام الاقتصادي الرأسمالي فيما يلي :

أ - الملكية الفردية :

يقوم النظام الاقتصادي الرأسمالي على احترام حق الملكية الخاصة، فالفرد له مطلق الحرية في تكوين الثروة والتصرف فيها كيف ومتى يشاء، طالما لا يتعارض ذلك مع القوانين السائدة، فالملكية الفردية تدفع الإنسان إلى حفظ الثروة وعدم تبديدها أو الإسراف فيها، فأرضه لا يغفل عن تخصيصها حتى لا تبور، وآلته لا ينسى صيانتها حتى لا تتلف، ومبانيه لا ينتظر أن يصيبها الخلل حتى لا تنهدم، وهذا كله في المحصلة ينمي الثروة العامة ويحافظ عليها، ويخفض من التكاليف الاجتماعية الناشئة عن التسبب والإهمال الذي يظهر في الملكية العامة وعلى ذلك فقد اعتمد النظام الرأسمالي على ضرورة احترام مبدأ الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وتجدر الإشارة إلى أن ملكية وسائل الإنتاج في النظام الرأسمالي هي المحدد الرئيسي لوضع الجماعة والأفراد في البنية الاجتماعية (جوزيف أ. شومبيتر، 2011، ص101).

ب - الحرية الاقتصادية :

يقوم النظام الاقتصادي الرأسمالي على مبدأ الحرية الاقتصادية، وهذا الأمر ما هو إلا نتاج طبيعي لاحترام الملكية الخاصة، ومن هذا المنطلق يجب ترك الأفراد أحراراً لتحقيق مصالحهم الشخصية، فهم يختارون حرفتهم أو نشاطهم، ولهم حق حرية التملك وحرية العمل، فالحرية الاقتصادية في النظام الاقتصادي الرأسمالي تطلق يد الأفراد في الإنتاج والاستهلاك والتعاقد وفقاً للقوانين السائدة، وهذه القوانين تحصر التدخل الحكومي في أضيق نطاق ممكن، فالدولة في النظام الرأسمالي تحكم ولا تملك، ذلك أن اعتناق الحرية الاقتصادية سيفسح المجال لحرية تكوين الثروة، وتكوين الثروة هي السبيل الوحيد للخلاص من الفقر، وحثهم في ذلك أن الثروة لها أسباب ولكن ليس للفقر أسباب، فالفقر يوجد إذا لم تحدث عملية إنتاج الثروة، والعكس بالعكس (توم جي بالمر، ترجمة محمد فتحي خضر، 2012، ص16).

ج - المنافسة :

من أسس النظام الاقتصادي الرأسمالي المنافسة، وذلك بغرض التفوق (<https://www.arabictrader.com/ar/home>)، فالمنافسة تعتبر من العوامل التي تعمل على زيادة الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية، فالمنتجون يتنافسون فيما بينهم لاجتذاب أكبر عدد من المستهلكين، والنتيجة هي اتجاه الأسعار نحو الانخفاض، وكذلك خروج المنتجين ذوي الكفاءة المنخفضة ولا يتبقى في السوق إلا الأكفاء، ويؤدي ذلك نهاية إلى الاستخدام الأفضل للموارد، الذي يؤدي بدوره إلى التخصص الكفاء للموارد، ومن ناحية أخرى توجد المنافسة على مستوى المستهلكين أيضاً، فهم يتنافسون فيما بينهم للحصول على السلع والخدمات التي يحتاجونها، وهو ما سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار، بحيث يخرج المستهلكين الذين لا تمثل لهم السلع ضرورة قصوى، أو الذين لا تتناسب المنفعة التي يحصلون عليها من السلعة مع ثمن السلعة، ولا يتبقى في السوق إلا الذين تكون حاجتهم للسلعة أكبر.

د - حافز الربح :

يصبح المال رأس مال عندما يستثمره شخص ما في مشروع ما على أمل الحصول على مردود جيد من وراء جهده في ذلك، وببساطة يصبح المال رأس مال حينما يستغله شخص ما لكسب مزيداً من المال، وفي العادة يكون ذلك من خلال إنتاج أو تصنيع شيء ما (جويس أبلبي، ترجمة رحاب صلاح الدين، 2017 ص15)، وبعد حافز الربح في النظام الاقتصادي الرأسمالي هو الدافع الأساسي لزيادة الإنتاج، وهو المحرك الرئيسي لأي قرار يتخذه المنتجون، فكل فرد في هذا النظام إنما يتصرف بما تمليه عليه مصلحته الشخصية بما يتفق مع تحقيق أهدافه الخاصة، وبما أن الربح هو الفرق بين الإيرادات والتكاليف، فإن المنتجون في النظام الاقتصادي الرأسمالي يختارون النشاط الملائم لهم لاستغلال الموارد بأفضل طريقة ممكنة، وحين يحدث ذلك في جميع الأنشطة الاقتصادية، فإن كل الموارد الاقتصادية تكون قد استخدمت ونظمت.

بحيث تعطي أقصى أرباح ممكنة، وبالتالي يحصل المجتمع على أقصى دخل ممكن من موارده، وهذا الربح في النظام الرأسمالي يسمى عائد المخاطرة، لأن الشخص صاحب المشروع يخاطر ويغامر، فقد يربح وقد يخسر، وقد أشار (آدم سميث) إلى وجود يد خفية تقف بين المصلحة الخاصة للفرد وبين المصلحة العامة للمجتمع، فالفرد الذي يسعى لتحقيق أقصى ربح ممكن، إنما يقوم بإنتاج السلع التي يزداد الطلب عليها، وبذلك فهو يلبي حاجة المجتمع لهذه السلعة، كما أنه يحقق المزيد من الأرباح، وهكذا نجد أن الربح في النظام الرأسمالي ليس مجرد عائد يحصل عليه المنظمون فحسب ولكنه يعتبر أيضاً أحد العناصر الأساسية المسيرة للنظام الاقتصادي، حيث أن مزيداً من الأرباح يعني في النهاية مزيداً من الإنتاج.

4 - مميزات النظام الاقتصادي الرأسمالي :

ينطوي مفهوم الرأسمالية بوصفه نظاماً اقتصادياً على جملة من النقاط الإيجابية والمميزات منها :

أ - تقوم الرأسمالية على مبدأ الحرية، وذلك من خلال حرية الأفراد في البحث عن الحرفة المناسبة لهم وعن الريح في مختلف الأنشطة، وبأي الأساليب كانت، ما لم تمنعه الدولة لأنه يتسبب بضرر عام مثل المخدرات وغيرها.

ب - تقدر الرأسمالية الملكيات الفردية، حيث تعطي حرية كبيرة للفرد في جمع الأموال وشراء ما يريد وتفسح المجال للفرد بأن يحمي ثروته دون تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، إلا بالقدر الذي يتطلبه النظام العام، فوظيفة الدولة هنا هي المراقبة فقط.

ج - تشجع الرأسمالية المنافسة التي تجعل الأطراف يسعون للتفوق، وهو ما يشجع بدوره على الإبداع والتميز في العمل، والاجتهاد الدائم للحصول على الأفضل.

د - من المميزات نظام حرية الأسعار الذي يعتمد على متطلبات العرض والطلب في الأسواق، واعتماد السعر المنخفض بهدف ترويج السلع وبيعها.

هـ - تعد جودة الإنتاج من أهم أهداف المؤسسات في النظام الاقتصادي الرأسمالي، لأنها تتسبب في زيادة الأرباح وتطوير المؤسسات، وذلك كنتيجة منطقية لزيادة الطلب على الإنتاج بسبب الجودة.

و - الفساد محدود نوعاً ما في النظام الرأسمالي، ذلك أن اختيار الأفراد في العمل يعتمد بالدرجة الأولى على عنصر الكفاءة، دون النظر للعناصر الأخرى كالتوصيات مثلاً.

ز - يتميز النظام الاقتصادي الرأسمالي بتقديم الدعم الكبير للتطور التكنولوجي.

ح - يساهم النظام الاقتصادي الرأسمالي في رفع معدل الدخل القومي.

ط - معدل الضرائب منخفض نوعاً ما في النظام الاقتصادي الرأسمالي، مقارنة مع الأنظمة الاقتصادية الأخرى (<https://www.annajah.net/>).

5 - عيوب النظام الرأسمالي :

أ - التركيز بشكل كبير على الأمور المادية المتعلقة بالأموال على حساب أمور أخرى.

ب - ظهور مبدأ الطبقات الاجتماعية في المجتمع، وما يلحقه من استبداد واستغلال للطبقة العامة نظراً لوجود مبدأ الأسعار الحرة، التي يعتمد عليها النظام الاقتصادي الرأسمالي.

ج - السعي نحو جعل رؤوس الأموال والثروة حكراً على فئات قليلة من أفراد المجتمع، وهي فئات الطبقات الغنية.

د - الحرية في النظام الاقتصادي الرأسمالي غير مطلقة، إذ لا يتمتع بالحرية إلا فئة محدودة جداً من المجتمع، وهم أرباب العمل، في حين أن العمال لا يمتلكون أي قدر من الحرية، أو جزء بسيط إن وجد.

هـ - التسبب في وقوع أزمات اقتصادية شديدة وعنيفة، مع ارتفاع معدلات البطالة ([/https://mqalati.com](https://mqalati.com)).

و - لا يوفر النظام الاقتصادي الرأسمالي منافسةً متساويةً وفرصاً متكافئة، حيث لا يستطيع الجميع المنافسة في الرأسمالية، فأولئك الذين يفتقرون إلى الدعم والتعليم، وكبار السن، والمعاقين، لا يتمكنون من المشاركة في النظام الرأسمالي، ولذلك لا يستفيد المجتمع من مهاراتهم.

ز - تتجاهل الرأسمالية العواقب الجانبية الصادرة عن إنتاجها، كالتلوث والتغير المناخي، وذلك يؤدي إلى استنفاد الموارد الطبيعية والتقليل من جودة الحياة في المناطق المتضررة.

ح - نمو ظاهرة الاحتكار، ففي النظام الرأسمالي يمكن أن ينفرد مشروع معين في إنتاج سلع معينة، وعدم السماح لغيره بمنافسته، وهذا يعني أن المحتكر يستطيع أن يسيطر على السوق من حيث كم ونوع السلعة ويكم سببها للمستهلك.

ط - التأثير على القرارات السياسية، فالحكومات تكون في الغالب مقيدة أمام الكيانات الاقتصادية الرأسمالية وهو ما يؤدي إلى انحياز السياسة إلى طبقات اقتصادية محددة، وهو الأمر الذي ينتج عنه ضعف في تقديم الخدمات العامة التي يجب أن تقدمها الدولة، بمعنى أن الاقتصاد يتحكم في الغالب في الدولة ([/https://www.annajah.net](https://www.annajah.net)).

الاعتماد الكامل على الربا، فقد ارتبط النظام الاقتصادي الرأسمالي بضرورة وجود سعر الفائدة ارتباطاً وثيقاً، واعتبر آلية سعر الفائدة هي قوام سوق المال بسوقيه، سواء سوق النقد أو سوق رأس المال، وكبل هذا النظام الدول والشعوب بفعل الديون التراكمية التي تنتج عن سعر الفائدة، إضافة إلى أن هذا العيب لا يتماشى مع بعض المجتمعات، مثل المجتمع الإسلامي الذي يحرم الربا أصلاً.

ثانياً - النظام الاقتصادي الاشتراكي :

1 - مفهوم النظام الاقتصادي الاشتراكي :

بحسب الماركسيين من الخطأ الاعتقاد بأن الماركسية ما هي إلا مذهب اقتصادي، إن الماركسية بحسبهم هي مفهوم كامل للعالم والإنسان، وربما يرجع اعتقاد الكثيرين بأنها منهج اقتصادي فقط، إلى الدور المهم الذي تعطيه الماركسية للعوامل الاقتصادية في مفهومها للعالم (منذر الشاوي، ، 2015، ص263)، وفيما يخص مفهوم النظام الاشتراكي بشكل عام يعرف بأنه عقيدة اجتماعية واقتصادية تسعى إلى تطبيق الملكية العامة للإنتاج كبديل عن الملكية الخاصة بالإضافة إلى السيطرة على الموارد الطبيعية والممتلكات ([/https://www.alukah.net](https://www.alukah.net))، فالنظام الاشتراكي في جانبه الاقتصادي وهو الجانب الذي يأخذ الحيز الأكبر من اهتماماته، ينادي بإلغاء الملكية الفردية، بمعنى أنه لا يجوز للفرد أن يمتلك أرضاً أو معملًا أو منجماً أو أي ثروة تحتاج في استغلالها إلى عامل أو عمال، وعليه يجوز للفرد أن يمتلك أدوات بيته وملابسه وأمواله طالما كان لا يستغلها بواسطة عمال، بل ربما سمح له بامتلاك مسكنه أيضاً لأن هذا الملك لا يضر الآخرين) (سلامة موسى، 2012/8/26، ص16).

أي أنه نظام اقتصادي وسياسي يتم من خلاله التحكم بالصناعة والتجارة عن طريق القطاع العام، وذلك من خلال ملكية الدولة لمختلف وسائل الإنتاج ([/https://www.annajah.net](https://www.annajah.net)) وتجدر الإشارة إلى أن النظام الاقتصادي الاشتراكي يعتقد أن كل ما ينتجه الفرد هو عبارة عن ناتج اجتماعي للجميع، أي أنه نظام مبني على الشيوع في الملكية، والشيوعية تهدف إلى تمكين السيطرة الجماعية على وسائل الإنتاج، وذلك بعد التخلص من مفهوم الملكية الخاصة والمفاهيم المرتبطة بها، وفلسفياً بنبي النظام الاشتراكي على المنهج الديالكتيكي، (والمنهج الديالكتيكي يدرس الأشياء باعتبارها حقائق في حركة وصيرورة دائمة، ويتضمن هذا المنهج فكري الحركة والتناقض الممكن تجاوزه، فهو ينطلق من الأطروحة والأطروحة المضادة، ووفقاً لذلك يتطور الواقع بفضل التناقضات التي يفرزها) (سلامة موسى، 2012/8/26، ص263).

2 - نشأة النظام الاقتصادي الاشتراكي :

ظهر النظام الاشتراكي بشكل عام في البداية كنوع من أنواع المعارضة لانتهاكات وتجاوزات الفردية الرأسمالية والليبرالية، (ذلك أن القسم الأعظم من المجتمعات كان يتألف من نسبة كبيرة جداً من المعدمين الفقراء، مقابل نسبة ضئيلة جداً من الأغنياء المقتردين الذين تكدست عندهم الثروة) (كارل ماركس، رأس المال، 1985، ص277)، حيث يثبت الواقع أنه في كل ناحية من أوروبا غالباً ما تجد عشرون عاملاً يعملون عند رب عمل، مقابل عامل واحد مستقل (آدم سميث، 2007، ص97)، وذلك تحت ظل الاقتصاديات الرأسمالية التي ظهرت مبكراً في أواخر القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر، وتجدر الإشارة إلى أنه خلال هذه الفترة شهدت مجموعة دول أوروبا الغربية زيادة في عملية الإنتاج الصناعي.

بالإضافة إلى مضاعفة وتيرة النمو الاقتصادي بشكل سريع، وقد تسبب ذلك في تركيز الثروة بيد مجموعة محددة من الأسر والأفراد، (فقد نشأت طبقة من الناس قليلة العدد واسعة الثراء، تمتلك الآلات وتستغلها بواسطة عمال كانوا قبل اختراع هذه الآلات مستقلين، كل منهم يملك دكانه ويعرف صنعته، فيشتغل ويبيع مصنوعاته بنفسه) (سلامة موسى 2012/8/26، ص9)، وفي المقابل خيم الفقر على الطبقات الاجتماعية الأخرى، وهذا تسبب بدوره في خلق نوع من الشعور بعدم المساواة، سواء من الناحية الاقتصادية من حيث مستوى الدخل، أو من الناحية الاجتماعية من حيث بروز طبقات غنية مقتدرة وأخرى فقيرة معدمة، (ومن هنا كان لابد من حدوث الصدام المحتوم بين أصحاب رؤوس الأموال والعمال كردة فعل لعملية عدم المساواة تلك) (راشد البراوي، د-ت، ص53).

وتعود أصول النظام الاقتصادي الاشتراكي إلى عام 1827م، حينما قام الفيلسوف وعالم الاجتماع (أوبن بصياغة مجموعة من الأفكار أطلق عليها مسمى الاشتراكية، ثم أصبح هذا المصطلح مستخدماً عند العديد من الفلاسفة والمفكرين، وفي عام 1864م تم الإعلان عن تأسيس أول جمعية قائمة على الأفكار الاشتراكية في إنجلترا، وفي عام 1917م قامت الثورة البلشفية في روسيا على حكم القيصر، وقد اعتمدت الأفكار الاشتراكية التي أعلن عنها (فلاديمير لينين) بعد توليه رئاسة البلاد، وفي عام 1918م تم الإعلان عن تحول روسيا رسمياً إلى النظام الاشتراكي، وبعد ذلك بسنوات ظهرت أفكار الفيلسوف الاشتراكي (كارل ماركس).

التي تحولت مع الوقت إلى مبادئ أساسية للاشتراكية، والتي أطلق عليها لاحقاً مسمى الماركسية وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية أصبح النظام الاشتراكي من الأنظمة الرسمية المعمول بها في العديد من دول العالم وبخاصة الأوروبية، لأنها ساهمت في تحقيق العديد من الأهداف السياسية التي كان يطمح لها السياسيون في تلك الدول، ومن أهم تلك الدول دول الاتحاد السوفيتي السابق والصين، وكوريا الشمالية (<https://mawdoo3.com>).

3 - أسس النظام الاقتصادي الاشتراكي :

يقوم النظام الاقتصادي الاشتراكي على جملة من الأسس هي اختصاراً : الملكية العامة، عدم الاعتراف بحافز الربح، التخطيط المركزي (<https://www.alukah.net>)، وبحسب ماركس وفريدريك أنجلز توجد جملة من النقاط الأساسية تلخص أسس النظام الاقتصادي الاشتراكي منها : إلغاء قانون تملك الأراضي، الإجراءات تخصص للأغراض العامة، مصادرة أملاك المهاجرين والتمرديين، تأمين التعليم المجاني لجميع الأطفال في المدارس العامة، إلغاء عمالة الأطفال في المصانع، زراعة الأراضي البور وتحسين الزراعة تقع

على عاتق الدولة وسيطرة الدولة الكاملة على وسائل الاتصال والنقل، وإلغاء حق الفرد في الميراث، ومع هذا الإيجاز إلا أنه يمكن تحديد أهم الأسس التي بُني عليها النظام الاشتراكي في الآتي :

أ - الملكية العامة :

وذلك من خلال إشراك جميع أفراد الشعب في ملكية وسائل الإنتاج، حيث اقترح ماركس أن تلغي الحكومة حق الامتلاك الفردي، فتمتلك هي بواسطة مجالسها المحلية والبرلمانية كل موارد الثروة الإنتاجية مثل الأراضي والمناجم والمعامل، ويكون أفراد الأمة عمالها، وينالون أجورهم كاملة (راشد البراوي، د- ت، ص54)، ويتمثل دور الدولة في إدارة النشاط الاقتصادي من حيث توزيع الأرض

أو تحديد كمية الموارد الموجهة لإنتاج السلع الإنتاجية والاستهلاكية، (فبرنامج عمل النظام هنا يقوم على إلغاء ملكية الأرض وتخصيصها للأغراض العامة وتوسيع نطاق المصانع وأدوات الإنتاج التي تملكها الدولة (<https://www.alukah.net/culture>)، والأفراد يقدمون خدماتهم للمجتمع كل حسب طاقته وقدرته الإنتاجية، ويأخذ كل منهم أجر ذلك بالقدر الذي يحتاج إليه، إلا أنه واقعياً حدثت بعض التعديلات على هذه القاعدة، فبعد أن ثبت فشلها واقعياً تحول توزيع الدخل وفقاً لكمية العمل المبذول بالإضافة إلى التباين في المهارة في العمل، مع إشباع الدولة للحاجات العامة للجميع بصورة مجانية كالتعليم والصحة وغيرها، كما اعتمدت الدولة على إتباع سياسة التأميم لممتلكات الأفراد الخاصة، بالإضافة إلى إلغائها للمواريث، وذلك كله بهدف القضاء على الملكية الخاصة للأفراد.

ب - عدم الاعتراف بحافز الربح :

إن الهدف من النشاط الاقتصادي طبقاً لهذا النظام هو إشباع الحاجات العامة لكل المواطنين، وليس لغرض تحقيق الربح الفاحش أو السعي للحصول عليه، بل على النقيض من ذلك ينظر إليه على أنه وسيلة من وسائل الاستغلال التي تؤدي إلى سوء توزيع الدخل والثروة، ويحل محل الربح عندهم كحافز للنشاط الاقتصادي ولزيادة الإنتاج، عنصر الشعور الوطني والقومي لدى الأفراد المنتجين، وذلك من خلال إحساسهم بالمسئولية تجاه وطنهم، أي أن هذا الإحساس هو الذي يدفعهم للمشاركة في بناء وتحسين مستوى الاقتصاد القومي وذلك بشعورهم بضرورة المساهمة وطنياً في إشباع حاجات مجتمعهم الذين ينتمون إليه.

ج - التخطيط المركزي :

وذلك من خلال اعتماد الدولة على جهاز التخطيط أو الهيئة أو اللجنة العليا للتخطيط، لوضع خطط قومية شاملة تحدد الأهداف القومية المراد تحقيقها ووسائل تحقيقها، وذلك عبر الاعتماد على خطط مركزية خمسية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، بحسب نوع المشروع، قصيرة الأجل ومدتها من سنة إلى ثلاث سنوات

وخطط متوسطة الأجل مدتها في الغالب من أربع إلى سبع سنوات، إلى خطط طويلة الأجل قد تبدأ من خمسة عشر سنة وربما تصل حتى إلى خمسين سنة بالنسبة للمشاريع الإستراتيجية، ويقوم التخطيط في النظام الاشتراكي على مبدأ مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ، فجهاز التخطيط هو الذي يضع الخطة آخذاً في الاعتبار رأي الوحدات الإنتاجية وظروفها، وله وحده أخذ القرار النهائي في وضع تلك الخطة موضع التنفيذ من عدمه، أما التنفيذ فيترك للوحدات الإنتاجية وفقاً للخطة الموضوعة لها مركزياً (<https://www.alukah.net/culture>).

4 - مميزات النظام الاقتصادي الاشتراكي :

تعتبر المبادئ والأسس الاشتراكية من الناحية النظرية من المبادئ السامية، ذلك أن هدفها وشعارها هو الرفع من شأن جميع أفراد المجتمع، وتحسين مستواهم المعيشي بدون تمييز، وذلك بهدف وقاية الأفراد من شح السؤال، ويمكن حصر مميزات النظام الاقتصادي الاشتراكي فيما يلي :

أ - إشباع حاجات الأفراد الأساسية : هنا يتكفل النظام الاقتصادي الاشتراكي بتوفير الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع، من سلع وخدمات، كما أنه يزود المجتمع بالأموال الكافية لتأسيس العديد من الاستثمارات التي يمكن تطبيقها على أرض الواقع، والتي تهدف لتوفير الاحتياجات اللازمة لسد حاجاتهم اليومية بقدر المستطاع، كذلك لا يهتم هذا النظام بالربح، بل يعتبره جريمة يعاقب عليها القانون، ويهتم في المقابل بتنمية الشعور بحب الوطن، من خلال تحميل الفرد المسؤولية الكاملة في بناء اقتصاد بلده الذي يعيش فيه (<https://wikiarab.com>).

ب - الملكية العامة : فالنظام الاشتراكي يهدف من وراء ذلك إلى منع تملك فئة محددة من أفراد المجتمع لوسائل الإنتاج، ذلك أن شعاره هو : (الشعب بكل طبقاته هم من يملكون وسائل الإنتاج)، كما يهدف إلى منع تركيز الثروة في يد الفئة الغنية في المجتمع، كي لا تستغل الطبقة العاملة، مقابل مردود مالي زهيد وغير كاف.

ج - التخطيط المركزي : وهنا تقوم الدولة بوضع الخطط مركزياً بهدف النهوض بالمجتمع، وزيادة رقيه عن طريق تحقيق الاكتفاء الذاتي للمجتمع ككل، من خلال توفير السلع والخدمات لكافة الشعب داخل الدولة، بحيث تجبر الدولة مركزياً كل المصانع والمنشآت لتحقيق ذلك الهدف خلال فترة زمنية محددة، من أجل تحقيق التوافق بين احتياجات المواطنين وموارد الدولة (<https://www.economicarab.com>).

د - من مميزات القضاء على الاختلافات الطبقيّة وتحقيق المساواة الفعلية بين كل أفراد المجتمع .
هـ - تؤكد على توزيع الأرباح كاملة على أفراد المجتمع، وهو ما سيؤدي إلى ارتفاع مستوى معيشة الأفراد في المجتمع (<https://www.arabictrader.com/ar/home>).

5 - عيوب النظام الاقتصادي الاشتراكي :

يخلق النظام الاشتراكي حالة من انعدام الكفاءة داخل المجتمع، فهو المسبب المباشر لإعاقة وإبطاء النمو الاقتصادي داخل المجتمع، فتطبيق النظام الاقتصادي الاشتراكي داخل الدول لا ينعكس على المجتمع إيجابياً فقط، بل له آثار سلبية أيضاً تطال المجتمعات (<https://mawdoo3.com>)، وقد كشف الواقع عن ترشح النظام الاشتراكي، ثم سقوطه سريعاً في أوائل التسعينيات من القرن الماضي، بما حمله من المتناقضات، مورثاً لشعبه الفقر والجوع، ولم يجد بدأ من نبذ أو هام كارل ماركس، وضلالاته معتبرها سبباً لتخلفه وضياعه، وعليه فيمكن إيجاز أهم عيوب النظام الاشتراكي فيما يلي :

أ - عدم وجود الحافز القومي لضمان مزيد من تشجيع العمال على الإنتاج، حيث أن حصول الأفراد على حصص قليلة من الأموال كحوافز ومرتببات سيؤدي ضرورة إلى حدوث نوع من أنواع التراخي مع مسؤولي العمل وإدارة المشروع، وأيضاً يستلزم ذلك ضرورة وجود جهاز إداري ضخم للرقابة، لأن الدولة في هذا الوقت ستكون هي المسؤولة عن إدارة المشروعات والأعمال.

ب - عدم كفاءة أسلوب التخطيط المركزي لإدارة الاقتصاد القومي، فقد أثبتت التجارب أن السلطات التي تتولى التخطيط قد لا تملك المعلومات الكافية اللازمة للتخطيط على النحو الأكمل، وهو أمر قد يمهّد الطريق في النهاية إلى سيطرة الحزب الواحد مرة أخرى، وهي عودة غير مباشرة للرأسمالية.

ج - ضعف جودة السلع التي تنتجها الدول الاشتراكية مقارنة بجودة السلع التي تنتجها الدول الرأسمالية الصناعية، وذلك راجع لانخفاض القدرة التنافسية بين المؤسسات الإنتاجية في الدول الاشتراكية (<https://www.arabictrader.com/ar/home>).

د - انخفاض إنتاجية العمال بسبب غياب الحافز، فالعمال في النظام الاشتراكي يتسلمون أجراً محدداً بغض النظر عن التفاوت في إنتاجيتهم، وفقاً لقاعدة (من كل فرد حسب قدرته، ولكل فرد حسب حاجته)، من هنا سيتلأ العمال عن تقديم مزيد من الجهد، وهو ما سيؤدي إلى انخفاض مستوى إنتاجيتهم.

هـ - عجزت الاشتراكية في تحقيق الرفاهية والعدالة لشعوبها، وهو الهدف الأسمى لها نظرياً، وبدلاً من ذلك قهرت حرية الأفراد، وأبادت أصولهم بل وأرواحهم واقعياً، وأصبحت العدالة في التوزيع أمراً يستحيل تواجده، بل الأكثر من ذلك أن حل الاستغلال مكان العدالة.

و - تطبيق القوانين بطريقة صارمة وغير مرنة، وبغير دراسات واعية لاختلاف الحالات.

ز - ظهور البيروقراطية بشكل مغال فيه، وهو ما أدى إلى وجود العديد من التعقيدات الإدارية وروتين العمل الممل.

ح - عدم وضع رؤية واضحة وطريق منير لمعرفة كيفية إدارة ثروة المجتمع وتوزيعها بشكل عادل وصحيح ([/https://www.edarabia.com](https://www.edarabia.com)).

ثالثاً - اختلاف الرؤى بين النظام الاقتصادي الرأسمالي والنظام الاقتصادي الاشتراكي :

1 - سمات النظام الاقتصادي الرأسمالي :

يعرف النظام الاقتصادي الرأسمالي على أنه نظام يتم فيه امتلاك وسائل الإنتاج والتجارة والصناعة من قبل الأفراد أو الشركات من أجل الربح، ويعرف أيضاً باسم اقتصاد السوق الحر، أو اقتصاد عدم التدخل، وفي ظل هذا النظام السياسي هناك الحد الأدنى من التدخل الحكومي في الشؤون المالية للأفراد، والعناصر الرئيسية للاقتصاد الرأسمالي هي الملكية الخاصة وتراكم رأس المال ودافع الربح والسوق تنافسية للغاية ويمكن القول بأن أهم سمات النظام الرأسمالي هي:

أ - تخضع عوامل الإنتاج للملكية الخاصة: ومن هنا يمكن للأفراد استخدامها بالطريقة التي يرونها مناسبة لهم، مع استثناء أنه من حق الحكومة وضع بعض القيود على الرفاهية العامة.

ب - هناك حرية في اختيار المشروع المناسب لقدرات وأهداف الأفراد، أي أنه من حق كل فرد الانخراط في النشاط الاقتصادي الذي يختاره، والذي يناسبه ويناسب قدراته، دون تدخل من الدولة.

ج - الفجوة بين من يملكون ومن لا يملكون واسعة النطاق، ومرجعية ذلك التوزيع غير المتكافئ للدخل عند الرأسماليين تكمن في ضرورة المفاضلة بين الناس عقلاً، فمنهم من يخترع آلة أو يؤلف كتاباً أو يكتشف سماداً قوياً للأرض. الخ، ومنهم من لا يخترع ولا يكتشف ولا يؤلف، فلماذا نساوي بينهم في مكافئتهم، ومن هنا يكون لتلك الفجوة سببها المنطقي بحسبهم (سلامة موسى، 2012/8/26، ص11).

د - مع أن السيطرة تكون للأفراد ملاك وسائل الإنتاج هنا، إلا أن سيادة المستهلك تظهر في الاقتصاد الرأسمالي بشكل واضح، ذلك أن المنتجين ينتجون ويتفننون في إنتاج السلع التي يطلبها المستهلكون فقط ليس محبة منهم لهم، وإنما منافسة لغيرهم كي يزيد مردودهم الربحي.

هـ - توجد منافسة شديدة في السوق بين الشركات الخاصة، التي تستخدم جملة من الأدوات مثل الإعلانات في شتى وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي وغيرها، وذلك للفت انتباه المستهلك، وهنا تتنافس الشركات الخاصة لتقديم أفضل وأسرع وأرخص البضائع والخدمات للمستهلك ([/https://www.ibelieveinisci.com](https://www.ibelieveinisci.com)).

2 - سمات النظام الاقتصادي الاشتراكي :

النظام الاقتصادي الاشتراكي هو ذلك النظام الذي يرتكز على مبدأ الملكية الجماعية لمختلف الموارد الإنتاجية، حيث تعود فيه ملكية كل الموارد من أرض وما تحويه، ومصانع وما فيها من وسائل إنتاج إلى الدولة، والفكرة الرئيسية هنا هي أن جميع الناس لديهم حقوق متشابهة، وبهذه الطريقة يمكن لكل شخص أن يحصد ثمار الإنتاج المخطط له مركزياً، وهذا هو السبب في أنه يطلق عليه أيضاً باسم اقتصاد القيادة أو الاقتصاد المخطط مركزياً، ومن هذا المنطلق يعمل كل المواطنين تحت إمرة الدولة، أو تحت ما يسمى بالقطاع العام، ويقع على عاتق الدولة تأمين كل الاحتياجات الأساسية لهم، من مأكّل ومشرب وملبس وكذلك تأمين كل الخدمات من صحة وتعليم وترفيه وغيرها، ويمكن القول بأن أهم سمات النظام الاشتراكي هي :

أ . الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج.

ب . التخطيط فيه يكون مركزياً، فالقرارات المتعلقة بالأهداف العامة كلها تتخذها السلطة المركزية.

ج . هناك توزيع متساوٍ للدخل لسد الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

د . لكل الناس الحق في العمل، لكن ليس من حقهم اختيار المهنة التي يعملون بها، فمن يحدد المهنة هي السلطة المركزية.

هـ . بما أن الإنتاج مخطط له مركزياً، فإن سيادة المستهلك لا مكان لها في الاقتصاد الاشتراكي.

و . لا تحدد قوى السوق سعر السلع بسبب عدم المنافسة وعدم وجود دافع الربح، والمحدد الرئيسي هنا هو السلطة المركزية، التي تحدد نوع السلع وكميتها وسعرها.

ز . تتكفل الدولة بتأمين احتياجات المواطنين، وإشباع الحاجات العامة من سلع وخدمات (<https://www.alemny.net/>).

3 - الاختلافات الرئيسية بين النظام الاقتصادي الرأسمالي والنظام الاقتصادي الاشتراكي :

يعد النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي النظامان الاقتصاديان الأكثر شيوعاً اليوم في العالم، بخاصة في الدول المتقدمة، حيث تتبع كل من الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا النظام الاقتصادي الرأسمالي، في حين تتبع كل من روسيا والصين وكوريا الشمالية وبعض الدول الاشتراكية السابقة النظام الاقتصادي الاشتراكي، مع بعض الانفتاح ناحية السوق الحر، ويمكن فهم الفرق بين النظامين بمدى سيطرة الحكومة على مفاصل الاقتصاد، ومن هنا وعلى هذا الأساس فإن النظام الاقتصادي الرأسمالي هو نظام يقوم على تمليك وسائل الإنتاج للأفراد والشركات، وتحدد الأسعار وكميات الإنتاج وفقاً لنظرية العرض والطلب في

السوق، في حين أن النظام الاقتصادي الاشتراكي تسيطر بموجبه السلطة مركزياً على كل وسائل الإنتاج ويطلق على هذه السياسية اسم الملكية العامة، فالحكومة هنا هي الجهة التي تضع خطط الإنتاج وكمياته وتحدد أسعار البيع والشراء، وذلك بهدف تلبية احتياجات الناس على أكمل وجه، ويمكن حصر أوجه اختلاف الرؤى بين النظامين في الآتي :

أ - أساس الاقتصاد الرأسمالي مبدأ الحقوق الفردية، بينما أساس الاقتصاد الاشتراكي يقوم على مبدأ المساواة بين الأفراد.

ب - في حالة النظام الاقتصادي الرأسمالي تشجع المنافسة في السوق الحرة الشركات التجارية على الكفاءة والابتكار لزيادة قيمة ممتلكاتها، في حالة النظام الاقتصادي الاشتراكي الشركات التجارية الحكومية لديها حافز أقل للكفاءة والابتكار.

ج - في الاقتصاد الرأسمالي وسائل الإنتاج والموارد مملوكة للقطاع الخاص، ولكن في حالة الاقتصاد الاشتراكي وسائل الإنتاج والموارد تكون مملوكة للدولة (<https://www.arageek.com/>).

د - في الاقتصاد الرأسمالي يتم تحديد أسعار السلع والخدمات من قبل قوى السوق، وذلك من خلال قاعدة العرض والطلب، بينما في النظام الاقتصادي الاشتراكي تقرر الدولة سعر أي منتج أو أي خدمة .

هـ - في الاقتصاد الرأسمالي تكون المنافسة بين الشركات قريبة وواضحة جداً، بل ومطلوبة، بينما في الاقتصاد الاشتراكي لا توجد منافسة أصلاً، وإن وجدت فهي مجرد صورة خارجية خالية المضمون لأن الحكومة هنا تسيطر على السوق.

و - في الاقتصاد الرأسمالي هناك فجوة كبيرة بين الطبقة الغنية والطبقة الفقيرة، وذلك بسبب التوزيع غير المتكافئ للثروة والدخل، وفي حالة الاقتصاد الاشتراكي لا توجد تلك الفجوة، وذلك بسبب التوزيع المتساوي للدخل، وإن كانوا في الغالب فقراء.

ز - في الاقتصاد الرأسمالي يعمل كل فرد من أجل تراكم رأس المال الخاص به، حيث تحدد قوى السوق الحرة كالعرض والطلب كمية الدخل للأفراد، وفي حالة الاقتصاد الاشتراكي يكون الدخل موزع حسب حاجة الأفراد.

ح - في الاقتصاد الرأسمالي تكون كفاءة الإنتاج عنصراً أساسياً، وذلك بسبب وجود حافز الربح الذي يشجع الشركة أو المؤسسة على إنتاج الأفضل من المنتجات التي يطلبها المستهلكين، بينما في حالة الاقتصاد الاشتراكي فإنه بسبب نقص الحافز تغيب الكفاءة في الإنتاج، لأن المنتج لن يتحصل على ثمرة جهده في إنتاج سلع لها كفاءة عالية.

ط - في الاقتصاد الرأسمالي لا يوجد تدخل حكومي، وإن وجد يكون هامشياً، بينما في حالة الاقتصاد الاشتراكي الدولة وتدخلها يمثلان أهم أسس الاشتراكية.

ي - في حالة النظام الرأسمالي يتم تقديم الخدمات كالصحة والتعليم للمواطنين من قبل القطاع الخاص وتكون مدفوعة الثمن، وفي حالة النظام الاشتراكي يتم تقديم تلك الخدمات مجاناً أو بدعم من الحكومة.

ك - في حالة النظام الرأسمالي تكون الضرائب بنسبة معينة على أساس دخول الأفراد، بينما في حالة النظام الاشتراكي تكون الضرائب في العادة مرتفعة، وذلك لكي تستطيع الدولة دفع ثمن الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة.

النتائج :

نستنتج مما سبق أن البشرية بعد ظهور فكرة الملكية الخاصة، كان لابد لها من قانون رادع يحكم تصرفاتها كي لا تنتشر الفوضى ويعم الاقتتال، ذلك أن الرغبة في التملك سينتج عنه تعارض في المصالح بين البشر وهو ما سيؤدي في النهاية إلى التصادم والفوضى، ومن هذا المنطلق احتاجت الدول إلى ضرورة وجود أنظمة اقتصادية تدير على هديها، كي يتسنى لها المحافظة على النظام داخل حدودها، ومن هنا ظهرت العديد من الأنظمة، واختارت كل دولة ما يناسبها منها، وكان لهذه الأنظمة كبير دور في تنظيم حياة الدول مع وجود عيوب أثرت بنسب مختلفة، سواء على اقتصاديات الدول، أو على واقع معيشة البشر.

التوصيات :

- 1 - على الحكام والساسة ضرورة الاستعانة بالخبراء الاقتصاديين، لمعرفة أي من الأنظمة الاقتصادية يكون هو الأصلح لتأخذ به الدولة.
- 2 - لابد من دراسة وافية لكل الأنظمة الاقتصادية والمقارنة بينها، لاختيار ما يناسب كل دولة.
- 3 - لابد من مواكبة التطورات الاقتصادية وعدم التزمّت لنظام معين، في حال ثبت عدم قدرته على السير بالبلاد نحو الأفضل، على أن يكون التغيير تدريجي، وليس دفعة واحدة.

الخاتمة :

ختاماً يمكننا القول أن أي نظام اقتصادي ما هو في الواقع إلا مجموعة من المؤسسات الاجتماعية التي تتعامل مع الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، المتعلق بالسلع والخدمات ضمن مجتمع معين، ويتكون كلك من مجموعة أشخاص ومؤسسات، كما يتضمن علاقات هؤلاء الأشخاص والمؤسسات مع مصادر الإنتاج وبالتالي فهو يتعامل مع مشاكل الاقتصاد عامة، التي منها تحديد وإعادة توزيع المصادر في الاقتصاد الخاص في مجتمع ما، وتعتمد حكومات العالم على عدة مدارس اقتصادية مختلفة في إدارتها لمواردها الاقتصادية، ورسم خططها المالية، وإقرار سياساتها الاقتصادية الداخلية، كالفانون الضريبي المعني بالضرائب، وإقرار الموازنة

المالية، وتقسيم النفقات الحكومية..الخ، ولعل أكثر هذه الأنظمة شيوعاً وشعبية في وقتنا الحالي النظام الاقتصادي الرأسمالي، والنظام الاقتصادي الاشتراكي، بالإضافة إلى النظام الاقتصادي الإسلامي وبعض الأنظمة المختلطة.

حيث يمكن ملاحظة أن بعض الدول يتميز اقتصادها بمزيج من السياسات الاقتصادية الرأسمالية والاشتراكية في آن واحد، ويعود ذلك إلى سياسة كل دولة في التعامل مع التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها، فتحاول صياغة سياسة اقتصادية تتناسب مع تقلبات السوق، المرهونة في الغالب بالوضع السياسي العام، إلا أنه يمكن القول بأن معظم السياسات الدولية الاقتصادية المتبعة في العالم اليوم إما تكون متبعة للنهج الاقتصادي الرأسمالي، وهو النظام الذي له غلبة واضحة من حيث تطبيقه في دول العالم، مع وجود عدد لا بأس به ما زال يتبع للنهج الاشتراكي.

فبعد سقوط الاتحاد السوفياتي تحول عدد كبير من الدول إلى نظام السوق الحر، ولم يبق سوى عدد قليل متمسك بالاشتراكية إيديولوجياً واقتصادياً، ودول أخرى تمسكت بالإيديولوجيا الاشتراكية كنظام عام، في حين انفتحت على الأسواق العالمية الحرة تدريجياً، ذلك أن الواقع أجبرها على ذلك، كحالة دولة الصين الشعبية.

قائمة المراجع

- (1) آدم سميث (2007) كتاب ثروة الأمم: بحث في أسباب وطبيعة ثروة الأمم، ترجمة حسني زينة. - بغداد، أربيل، بيروت: معهد الدراسات الاستراتيجية.
- (2) منذر الشاوي (2015) فلسفة الحياة السياسية. - بغداد: الذاكرة للنشر والتوزيع.
- (3) توم جي بالمر (2012) أخلاقيات الرأسمالية، ترجمة محمد فتحي خضر. - القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.
- (4) جويس أبلبي (2017) الرأسمالية ثورة لا تهدأ، ترجمة رحاب صلاح الدين. - القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.
- (5) سلامة موسى (2012/8/26) الاشتراكية. - القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.
- (6) راشد البراوي (د-ت) المذاهب الاشتراكية المعاصرة: دراسة مقارنة. - ط2. - القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثانية، ص11.
- (7) جوزيف أ. شومبيتر (2011) الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية، ترجمة حيدر حاج إسماعيل. - بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- (8) كارل ماركس (1985) رأس المال، نقد الاقتصاد السياسي، ترجمة فهد كم نقش، مج1. - موسكو: الكتاب الأول دار التقدم.
- (9) الفرق بين النظام الرأسمالي والاشتراكي <https://ninety1ne.com>
- (10) عودة إلى الأسس، ما المقصود بالرأسمالية www.imf.org
- (11) النظام الرأسمالي بين المميزات والعيوب <https://www.arabictrader.com>
- (12) مفهوم الرأسمالية وأنواعها وميزاتها وعيوبها <https://www.annajah.net>
- (13) عيوب النظام الرأسمالي <https://mqalati.com>
- (14) مفهوم النظام الاشتراكي <https://mawdoo3.com>
- (15) النظام الاشتراكي مفهومه وأسسها وعيوبها <https://www.alukah.net/culture>
- (16) مزايا وعيوب النظام الرأسمالي <https://wikiarab.com>
- (17) مفهوم الاشتراكية وما هي مميزاتها وعيوبها <https://www.economicarab.com>
- (18) عيوب النظام الاشتراكي <https://mawdoo3.com>
- (19) الاشتراكية ما بين المميزات والعيوب <https://www.arabictrader.com>
- (20) معلومات عن مزايا وعيوب النظام الاشتراكي <https://www.edarabia.com>
- (21) ما هي السمات الأساسية لرأسمالية <https://www.ibelieveinsci.com>
- (22) من سمات النظام الاشتراكي <https://www.alemny.net>
- (23) الفرق بين النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي <https://www.arageek.com>